

٦ - تدعى المؤسسات المالية المتعددة الأطراف إلى مواصلة استعراضها لمعايير المشروطية ، مع مراعاة جملة أمور من بينها الأهداف الاجتماعية وأولويات النمو والتنمية لدى البلدان النامية وظروف الاقتصاد العالمي المتغيرة . وتسدد كذلك على الحاجة إلى زيادة التعاون بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف بحيث لا يؤدي إلى مشروطية مزدوجة :

٧ - تؤكد من جديد أن أحد الأهداف الرئيسية لأية استراتيجية للديون ينبغي أن يتصل في ضمان تحقيق البلدان النامية المدينة مستوى كافياً من النمو يمكّنها من تلبية احتياجاتها الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية مما يعزز بدوره قدرتها على خدمة الديون وتحت جميع الأطراف المعنية على استبطاط طرق ووسائل تضليل بصورة فعالة السياسات الرامية إلى بلوغ هذا المستوى من النمو :

٨ - تسلّم بأن الجهد الرامي إلى حل مشكلة الديون ينبغي أن تشمل سياسات لدى البلدان الدائنة والبلدان المدينة تساند نمو الصادرات وتتوسيعها في البلدان المدينة :

٩ - تسلّم بالحاجة إلى زيادة توسيع نطاق النهج التي تؤدي ، في جملة أمور ، إلى تحفيض رصيد الدين وخدمة الدين ، بما في ذلك التوسيع في نطاق الأساليب الفنية المالية المستخدمة حالياً وفي تنفيذها :

١٠ - تسلّم بأن المديونية الخارجية لبعض البلدان الأخرى التي تواجه مشاكل خطيرة في خدمة الدين تثير قلقاً كبيراً ، وتدعو جميع المعنيين إلى مراعاة الأحكام الواردة أعلاه . حسب الاقتضاء ، عند معالجة تلك المشاكل :

١١ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل جهوده ، عن طريق عملية مشاورات رفيعة المستوى ، حسب الاقتضاء ، مع رؤساء الدول أو الحكومات والأطراف الأخرى المعنية ، للإسهام في التوصل إلى تفاهم مشترك على حل مشكلة المديونية الخارجية للبلدان النامية في إطار نموها وتنميتها :

١٢ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يتخذ أي تدابير أخرى مناسبة لتنفيذ هذا القرار وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين تقريراً عن ذلك .

الجلسة العامة

٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٨

٤٣/١٩٩ - الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٦٨٨ (د - ٢٥) المؤرخ في ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٠ . و ١٩٧/٣٢ المؤرخ في ٢٠ كانون

على أساس دائم ومنصف ومنتفق عليه بصورة متبادلة . لاسيما عن طريق تحسين البنية الاقتصادية الدولة .

وإذ تلاحظ أنه ، رغم أن المجتمع الدولي ببذل جهوداً لمعالجة مشكلة الديون ، من الضروري ، نظراً لجسامته المشكّلة ، إعادة تأكيد المسؤولية المشتركة لجميع الأطراف المعنية ،

وإذ تشعر بالقلق لاستمرار كون التزامات خدمة الدين باهظة ، ولعدم تحرك العوامل المحددة للقدرة على الدفع بما يتفق والتزامات خدمة الدين لغالبية البلدان النامية . ولاستمرار عدم التأكيد من احتيالات خفض ما لعبه الدين من آثار معاكسة على عملية التنمية في البلدان النامية ،

وإذ تلاحظ مع القلق أن تدفق الموارد المالية الصافي من البلدان النامية ككل ، الذي تزيد أزمة الديون وتدور معدلات التبادل التجاري من تفاقمه ، يحرم تلك البلدان من الموارد اللازمة لتمويل نموها وتنميتها .

١ - تعرب عن تقديرها للأمين العام نظراً لما أسهم به من أجل فضية الديون ولتقريره المععنون « نحو حل دائم لمشكلة الديون » (٦٠) :

٢ - تؤكد أن أزمة الديون القائمة في إطار اقتصاد عالمي متزايد الربط هي أزمة ذات وقع واسع النطاق ، تتخلّف عنها في معظم الأحيان عواقب سياسية ، ذات تأثير لا يقتصر فقط على العلاقات بين الدائنين والمدينين ولكن أيضاً على احتيالات مستقبل المجتمع العالمي ككل ، وهي لذلك تتطلب نهجاً عريضاً يقترب بالحاذر السياسي والتعاون الوثيق المستمر :

٣ - تعرب عن بالغ القلق لأن المديونية العامة للبلدان النامية المدينة مستمرة بل وزادت في كثير من الأحيان ، ولأن نمو تلك البلدان وتنميتها أصبحاً محدودين بشدة ، ولأن احتمالاتها الاقتصادية والاجتماعية مازالت تدعو إلى القلق الشديد :

٤ - تشدد على أن وجود بيئة اقتصادية دولية مساندة ، بالإضافة إلى نهج في التنمية موجه نحو النمو ، أمر لازم لدعم الجهد التي تبذلها البلدان النامية المدينة لمعالجة مديونيتها الخارجية وتحفيض الأعباء السياسية والاجتماعية لبرامج التكيف الهيكلي والابهاك المرتبط على التكيف . مما يسهم في استعادة نموها الاقتصادي وتنميتها وجدارتها الائتمانية :

٥ - تحت المجتمع الدولي على مواصلة البحث ، بالحوار وتقاسم المسؤولية ، عن حل مشكلة المديونية الخارجية للبلدان النامية يكون دائماً ومنصفاً ومتتفقاً عليه بصورة متبادلة وموجهاً نحو النمو والتنمية :

وإذ تكررت تأكيد الأهمية المعلقة على إدماج المرأة في برامج الأمم المتحدة الإنمائية ، بوصفها مشاركة في عملية التنمية ومستفيدة منها على حد سواء ، وندعو الوكالات المولدة والمنفذة إلى تكثيف الجهد المبذولة لزيادة مشاركة المرأة ، لاسيما من البلدان النامية ، وتكررت تأكيد طلبها إلى المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي أن يقدم تقريراً عن هذه الجهد وعن إنشاء آليات لوضع معلومات خط الأساس وقياس النتائج ، واضعاً في اعتباره متطلبات قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٨٦/١٩٨٧ المزrix في ٨ نومبر/نوفمبر ١٩٨٧ في هذا الصدد .

١ - تحيط علماً بتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي^(٦١) :

٢ - تحيط علماً أيضاً بتقرير المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي عن الأنشطة التنفيذية التي تتضطلع بها منظمة الأمم المتحدة من أجل التنمية^(٦٢) :

٣ - تلاحظ النتائج المشجعة التي أسفر عنها مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان البراعات للأنشطة الإنمائية لعام ١٩٨٨ وتؤكد استمرار الحاجة إلى تحقيق زيادة حقيقة وكبيرة في الموارد الالزامية للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية على أساس مستمر وتابت وقابل للتبؤ به :

٤ - تحت جميع البلدان على زيادة تبرعاتها للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ، لاسيما البلدان التي لا يتناسب أداؤها العام مع قدرتها :

٥ - تطلب إلى المدير العام أن يقدم ، في إطار استعراض السياسة العامة الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ، تقريراً كاملاً عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٧١/٤١ و١٩٦/٤٢ ، وأن يعد تقاريره بطريقة شاملة ، مبيناً أوجه الترابط بين المسائل والعوامل حسب الاقتضاء ، ومحدداً الخيارات المتاحة وأن يقدم توصياته المحددة بما في ذلك المخططات الملكية لتنفيذها :

٦ - تعيد تأكيد المسؤولية الرئيسية التي تقع على عاتق الحكومات المنليةة عن تسيير المساعدة الإنمائية على الصعيد الفطري . وتؤكد الحاجة إلى تحسين سير تنسيق منظمة الأمم المتحدة على الصعيد القطري ، وتطلب إلى المدير العام :

(١) أن يقدم تقريراً عن الإجراءات التي تخذلها مجالس إدارة مؤسسات منظمة الأمم المتحدة استجابة للفقرة ٢٤

الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، و١٧١/٤١ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، و١٩٦/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ .

وإذ تؤكد أن الهدف الأول من الأنشطة التنفيذية التي تتضطلع بها منظمة الأمم المتحدة من أجل التنمية هو النهوض باعتماد البلدان النامية على ذاتها من خلال التعاون المتعدد الأطراف . وإذا شدد في هذا الصدد على ضرورة الاحفاظ بطبعها المتعدد الأطراف .

وإذ تعيد تأكيد أن حكومة البلد المنلقي هي المسؤولة الوحيدة عن تحديد ما للتنمية الوطنية من خطط وأولويات وأهداف . على النحو المعروض في توافق الآراء عام ١٩٧٠ الوارد في مرفق فرارها ٢٦٨٨ (٤ - ٢٥) . وإذا تؤكد على أن تكامل الأنشطة التنفيذية التي تتضطلع بها منظمة الأمم المتحدة مع البرامج الوطنية يعزز أنر هذه الأنشطة دلالتها .

وإذ تؤكد الدور المركزي للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفهما محفلين لتوجيه وتنسيق السياسة العامة للأنشطة التنفيذية التي تتضطلع بها منظمة الأمم المتحدة من أجل التنمية .

وإذ تعيد تأكيد الدور المركزي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من حيث التمويل والتسيير في مجال التعاون التقني داخل منظمة الأمم المتحدة . طبقاً لتوافق الآراء عام ١٩٧٠ ولقرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢

وإذ تؤكد من جديد أيضاً أن الأنشطة التنفيذية التي تتضطلع بها منظمة الأمم المتحدة من أجل التنمية تتفذ لصالح جميع البلدان النامية بناء على طلبها ووفقاً لسياساتها وأولوياتها الإنمائية الخاصة .

وإذ تضع في اعتبارها الحاجات العاجلة المحددة لأجل البلدان نمواً ،

وإذ تدرك المسائل الحادة للبلدان النامية الجزئية وغير الساحلية واحتياجاتها الخاصة من أجل التنمية للتغلب على مصاعبها الاقتصادية .

وإذ تشير إلى برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠^(٦٣) .

وإذ تشير أيضاً إلى فرارها ٢٢١/٤٢ المؤرخ في ١٢ آب/مايو ١٩٨٨ بشأن الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى .

(٦١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة . الدورة الثالثة والأربعون .

الملحق رقم ٣ (A 43/3 Rev 1)

(٦٢) طرق ٧٤ ١٩٨٨-٤٢٤ A 43/426 Add. 1 Corr. 1 Add. 1 و ٣ Add. 2 .

مع مبدأ العطاءات التنافسية الدولية ، ومع مراعاة الحاجة إلى الحفاظ على تدابير ملموسة لتحقيق التوزيع العادل لعمليات الشراء عن طريق الاستخدام المتزايد لمصادر توريد من البلدان النامية والبلدان المانحة التي لا يستفاد منها استفادة كاملة :

٩ - تؤكد على أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ينبغي أن يصبح طريقة مستخدمة على نطاق واسع للتعاون الإنمائي داخل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وتوجه في هذا الصدد انتباه المدير العام إلى الحاجة إلى وضع مقترنات محددة يجري النظر فيها أثناء الاستعراض الذي يتم كل ثلاث سنوات :

١٠ - تحتث جميع مؤسسات وهيئات منظمة الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع على التعاون التام مع المدير العام في تنفيذ قرار الجمعية العامة رقم ١٧١/٤١ و١٩٦/٤٢ وتقديم جميع المعلومات المطلوبة في هذين القرارات :

١١ - تحتث مجالس إدارة مؤسسات منظمة الأمم المتحدة العاملة في ميدان الأنشطة التنفيذية على أن تقدم ، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، ومنظمة الوحدة الأفريقية ، والتجمعات الاقتصادية دون الإقليمية القائمة ، حسب الاقتضاء ، دعماً متزايداً ، على سبيل الأولوية ، للبلدان الأفريقية في تنفيذ ومتابعة ورصد المواضيع ذات الأولوية من برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الالتحاش الاقتصادي والتنمية في إفريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠^(٤٤) :

١٢ - تؤكد على الأهمية الحاسمة التي تكتسبها الأعمال التحضيرية المناسبة لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني المنعقد بأقال البلدان نمواً ، مع أحد الأولويات التي تحدها تلك البلدان ذاتها في الاعتبار ، وتحيط علىًّا مع التقدير بمقر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رقم ٣٠/٨٨ المؤرخ في ١٢ فبراير ١٩٨٨^(٤٥) الذي طلب فيه إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقوم ، بالشراور الوثيق مع الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، بمساعدة أقال البلدان نمواً للتأكد من أنها قادرة على الاستمرار على نحو كامل في الأعمال التحضيرية للمؤتمر ، بما في ذلك الاجتماعات التحضيرية ، وفي المؤتمر نفسه :

١٣ - ترحب بمقر مجلس الإدارة رقم ٥٠/٨٨ المؤرخ في ١٢ فبراير ١٩٨٨ ، الذي اعتمد استجابة للفقرة ٣٤ من قرار الجمعية العامة رقم ١٩٦/٤٢ ، بيد ، نظر فريق خبراء في ترتيبات لاحقة فيما يتعلق بتكليف الدعم من منطلق تحديد أفضل الطرق لتلبية احتياجات البلدان النامية :

١٤ - تدعو مجلس الإدارة إلى أن يضع في الاعتبار ، عند دراسته للترتيبات اللاحقة الخاصة بتكليف الدعم ، إمكانيات

من قرار الجمعية العامة رقم ١٩٦/٤٢ لاستعراض هيكلاتها الميدانية وترسيدها من أجل تعزيز التعاون والاتساق والكفاءة وأن يقدم ملاحظاته بشأن التحسينات الممكنة في الهيكل الميداني من وجهات النظر تلك :

(ب) أن يقدم ، في هذا الصدد ، مقترنات محددة للنهوض بسير نظام المنسقين المقيمين ، بما في ذلك مترنحات عن الترتيبات المعنية المنقولة عليها فيما بين الوكالات ، في إطار دور المنسقين المقيمين الوارد في قرارات الجمعية العامة رقم ١٧١/٤١ و١٩٦/٤٢ :

(ج) أن يقدم ، في إطار الفقرتين الفرعتين (أ) و(ب) أعلاه ، مقترنات محددة عن طرق ووسائل تحقيق الهدف المتمثل في قيام منظمة الأمم المتحدة بتوفير المسورة التقنية على الصعيد الميداني بطريقة متكاملة ومتحدة القطاعات . بما في ذلك توزيع الموظفين الموضوعي والتقني ، للحكومات التلقية ، على النحو المنوه في القرار رقم ١٩٦/٣٢ والذي تأكيد في الفقرة ٢٤ من القرار رقم ١٩٦/٤٢ :

(د) أن يقدم معلومات عن دور كل من الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنسق المقيم للأمم المتحدة فيما يتعلق بتمثيل مؤسسات منظمة الأمم المتحدة في الميدان :

٧ - تؤكد على أهمية إضفاء المرونة على إجراءات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة وتبسيطها وتنسيقها ، بما يزيد من مدى استجابة هذه الأنشطة التنفيذية لاحتاجات البلدان التلقية وأولوياتها ، ويخفض من العبء الإداري الذي تحمله هذه البلدان ويكونها من إدارة المساعدة الخارجية وتنسيقها على نحو أفضل : وطلب إلى المدير العام أن يقدم مقترنات محددة بشأن هذه الموضعية في تقريره . كما طلبت ذلك الجمعية العامة في قرارها رقم ١٩٦/٤٢ . وتكرر الإعراب عن رأيها القائل بأن لا مركبة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة على الصعيد الميداني . ينبغي أن تؤدي ، في إطار مبادئ المحاسبة المتقدمة ، إلى تشجيع المرونة والاستجابة الملائمة لاحتياجات البلدان النامية : وتعيد تأكيد طلبها توفير معلومات عن التدابير التي اتخذتها مؤسسات المنظمة في هذا الصدد :

٨ - تطلب إلى المدير العام أن يقدم توصياته المتعلقة بالتدابير المبكرة والعملية والفعالة لزيادة المستويات من البلدان النامية على نحو كبير ، لكي تُنظر فيها خلال استعراض السياسة الذي يتم كل ثلاث سنوات والذي سيجري في عام ١٩٨٩ . مع مراعاة الحاجة إلى التنفيذ التام للترتيبات الفضلى للبلدان النامية واستخدام المؤسسات والشركات الوطنية لتلك البلدان إلى أقصى حد ممكن . ومع مراعاة الواجهة للمزايا الإقليمية المقارنة بما يتسم

الترتيبات الجديدة في تعزيز اتساق الإجراءات التي قدمتها حتى الآن المؤسسات ذات الصلة في منظمة الأمم المتحدة وكفاليتها رفعاليتها :

١٥ - تدعو أيضاً مجلس الإدارة إلى دراسة الممارسات المتبعة عند تحديد الوكالات المنفذة للمساريع الراهنة في إطار البرامج الإقليمية والأقليمية والعالمية مع مراعاة ما إذا كانت الاستفادة من خدمات أجهزة وبرامج الأمم المتحدة المختلفة أمراً مستصوباً :

١٦ - تدعو كذلك مجلس الإدارة إلى أن ينظر فيما يلي حلال دورته السادسة والثلاثين ، في عام ١٩٨٩ ، وأن يعد تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي :

(أ) مسألة عقد دوراته المقبلة والدورات المقبلة لهياته الفرعية في مقر الأمم المتحدة :

(ب) إمكانية تبديل اسمه ليصبح « مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان » :

١٧ - ترحب بأن يجري صندوق الأمم المتحدة للسكان استعراضاً وتقيناً لتجربته في مجال السكان وتطلب تقديم ملخص مناسب بالنتائج والاستنتاجات والتوصيات الرئيسية إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين :

١٨ - تدعو الدول الأعضاء في الأجهزة والمؤسسات ذات الصلة في منظمة الأمم المتحدة إلى معالجة قضية الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في هيئات إدارة هذه الأجهزة والمؤسسات بغرض التوصل إلى نهج منسق على نطاق المنظمة بشأن هذه القضية .

المجلسية العامة ٨٣
٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٨

٤٣/٤٠ - جامعة الأمم المتحدة

إن الجمعية العامة ،

إذ تؤكد من جديد فراراتها السابقة بشأن جامعة الأمم المتحدة ،

وقد نظرت في تقرير مجلس جامعة الأمم المتحدة عن أعمال الجامعة في عام ١٩٨٧^(٦٣) وعن تطوراتها في عام ١٩٨٨ كما عرضه رئيس الجامعة في ٢٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٨^(٦٤) .

(٦٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والأربعون ، الملحق رقم ٣١ (A/43/31) .

(٦٤) المرجع نفسه ، اللجنة الثانية ، الجلسة ٢٢ . والصوب

وإذ تلاحظ مع التقدير التبرعات التي قدمتها حتى الآن الحكومات ومصادر أخرى دعماً للجامعة ،

وإذ تلاحظ أيضاً مع التقدير دعم حكومة اليابان المستمر للتطور الشامل للجامعة ، بما في ذلك إنشاء مبنى للمقر الدائم في طوكيو ،

وإذ تعرب عن تقديرها لحكومة فنلندا لاستمرارها في تقديم الدعم المالي وغيره من صور الدعم إلى أول مركز للبحث والتدريب تقيمه الجامعة ، وهو المعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية ،

وإذ تحيط علماً بالمقرر ٥ - ٢ - ١ الذي اتخذه المجلس التنفيذي لنقطة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في دورته التاسعة والعشرين بعد المائة ، المعقودة في الفترة من ٢٥ آيار / مايو إلى ١٠ حزيران / يونيو ١٩٨٨ ،

١ - ترحب بإنجازات جامعة الأمم المتحدة في تنفيذ برامج البحث ، والتدريب المقدم ، ونشر المعرفة ، في إطار المنظور الأول المتوسط الأجل (١٩٨٢ - ١٩٨٧) :

٢ - ترحب أيضاً بتوحيد البرنامج العام للجامعة وب إعادة تشكيل مركز الجامعة في طوكيو :

٣ - تلاحظ مع الارتياح أن المعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية قد أحرز قدرًا كبيرًا من التقدم فيما يتعلق بمواضيع البحث الثلاثة الواردة في برنامجه الأولى ، وهي : « الجوع والفقر ، أفق بلتون » و « التقدّم والتمويل والتجارة : إصلاحات من أجل التنمية العالمية » و « التنمية والتحول التكنولوجي : إدارة التغيير » : وأن أولى منشوراته البحثية الرئيسية ستتصدر عما قريب :

٤ - تلاحظ مع القلق ما تواجهه الجامعة من صعوبات في ضمان التمويل اللازم لبدء أنشطة معهد الموارد الطبيعية في إفريقيا :

٥ - ترحب بالعرض الذي قدمته حكومة هولندا فيما يتعلق بإنشاء وتشغيل مركز تابع للجامعة للبحث والتدريب في ميدان التكنولوجيات الجديدة :

٦ - تطلب إلى الجامعة أن تأخذ في الاعتبار لدى إعدادها لتقريرها المرفوع إلى الجمعية العامة ، ما تدلي به الحكومات في الجمعية العامة من تعليقات على الطريقة التي تُعرض بها أنشطة الجامعة ، ولا سيما فيما يتعلق بتعزيز المحتوى التحليلي للتقرير :

٧ - تدعو الجامعة إلى مواصلة وتكثيف أنشطتها تعاونها في مجالات الاهتمام المشترك مع الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها المتخصصة . وبخاصة مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم